

## أثر سياسة الدعم الفلاحي على الإنتاج الفلاحي في الجزائر للفترة 2000-2013

ط/د. شيخ يحيى / ط/ شاربى البشير  
جامعة نلمسان جامعة الجلفة

### الملخص:

يعتبر القطاع الفلاحي في الجزائر ركيزة أساسية في التنمية الاقتصادية وتوفير الحاجة الغذائية للسكان من جهة أخرى نظرا لما يتوفر عليه البلد من إمكانيات مهمة في هذا القطاع. ومنذ الاستقلال سعت الدولة إلى إسناد الفلاحين ووضع كافة البرامج الممكنة لتشجيع الإنتاج الداخلي وهذا في ظل السياسات المنتهجة بغية تحقيق الاكتفاء الذاتي كخطوة أولية ثم القيام بعملية التصدير لاحقا لتوفير المزيد من الموارد المالية ليصبح القطاع الفلاحي كبديل لاقتصاد النفط الذي يظل رهين لتقلبات الأسعار ولكن يمكن للمتبع لمختلف المراحل السابقة أن هذا القطاع لم يحقق الأهداف المرجوة لعدة اعتبارات و رغم ذلك لازالت الدولة تعكف لدعمه باغتنام فرصة الوفرة المالية الناتجة عن ارتفاع أسعار المحروقات في بداية الألفية فوضعت برامج جديدة قد تستجيب لمطالب الفلاح و تقديم الدعم المالي للمشاريع الفلاحية لعل ذلك قد يرفع مستوى الإنتاج والمردودية الذي ينعكس على الواردات من السلع الغذائية.

الكلمات المفتاحية: القطاع الفلاحي ، الدعم المالي ،برامج الدعم ،الإنتاج

### Abstract :

The agricultural sector in Algeria is considered as an essential pillar in the economic development and the provision of the food needs of the population on the other hand because of the country's important potential in this sector. Since independence, the state has sought to support the farmers and put all possible programs to encourage domestic production. To achieve self-sufficiency as an initial step and then to export later to provide more financial resources to become the agricultural sector as an alternative to the oil economy, which remains subject to price fluctuations, but the tracker of the previous stages that this sector did not achieve the desired goals However, the State is still working to support it by taking advantage of the financial abundance resulting from the rise in fuel prices at the beginning of the millennium. It has developed new programs that may respond to farmers' demands and provide financial support to agricultural projects. This may raise the level of production and profitability that wich reflected in imports of food commodities .

Key words : the agricultural sector ,financial support ,support programs ,production

### المقدمة:

دخل القطاع الزراعي الجزائري في عدة أطوار وتجارب حتمتها الضرورة الملحة لتطوير القطاع وتمكينه من المساهمة الفعالة في الاقتصاد الوطني وتوفير حاجيات السكان من الغذاء، وعليه انتهجت الحكومات المتعاقبة مجموعة من السياسات والإصلاحات، فبعد الاستقلال إلى غاية نهاية الثمانينات كانت السياسة الزراعية مركزية تتسم بتسيير حكومي للمزارع والتعاونيات وتجلت هذه السياسات في إمداد الدعم للقطاع وخاصة دعم المدخلات الإنتاجية بغية تحفيز الإنتاج وتكثيفه، إلا أن هذا لم يسمح بتحقيق الأهداف المنشودة نتيجة لعدة عقبات تعلقة بطبيعة الهيكل الإنتاجي وأخرى بعوامل تنظيمية، وقد ظلت مستويات الإنتاج تعاني

تدنيا مقارنة بالدول الأخرى، إضافة إلى زيادة العجز المالي للوحدات الإنتاجية وثقل العبء على نفقات الدولة، وبعد أزمة سنة 1986 التي رافقها تدني العوائد النفطية، أظهرت الدولة نيتها في التخلي عن تسيير القطاع وبالتالي خوصصته فباشرت جملة من الإصلاحات سنة 1987 تعلقت بقانون المستثمرات الفلاحية الذي يمنح للخواص حق استغلال الأراضي الحكومية، وقد أعقب ذلك تقليص الدعم الحكومي لأسعار مدخلات وعوامل الإنتاج تهيئاً للدخول في اقتصاد السوق مع بداية التسعينات ونظراً للضائقة المالية التي عانتها الجزائر توجب ذلك تبني سياسات التعديل الهيكلي التي تقضي بضرورة إلغاء الدعم لإضفاء المزيد من المرونة في القطاع الزراعي وتقليص الإنفاق الحكومي، إلا أن ذلك انعكس بشكل مباشر على أسعار الإنتاج وارتفاع كلفته وعجز المنتجين عن اقتناء مستلزمات الإنتاج، ومع بداية الألفية وفي ظل الوفرة المالية قامت الدولة بوضع العديد من المخططات استجابة للظروف الخاصة بالأمن الغذائي للبلاد خاصة مع تزايد الفاتورة الغذائية من سنة لأخرى، هذه المخططات سخرت لها مجموعة من الصناديق السيادية تستهدف دعم وإسناد الفلاحين بمختلف الوسائل والطرق بغية تحقيق معدلات أوفر من الإنتاج النباتي والحيواني. الإشكالية: كيف أثر الدعم المالي للقطاع الفلاحي على الإنتاج، وما مدى تحقيقه للاكتفاء الغذائي؟ ولمعالجة هذه الإشكالية، سنحاول في هذا البحث أن نسلط الضوء على أشكال الدعم وسياساته خلال الفترة 2000-2013.

الخاتمة:

المحور الأول: الصناديق المخصصة لدعم القطاع في الفترة 2000 - 2014

1- الدعم الفلاحي في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA) في الفترة 2000-2006

1-1- الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية (FNRDA):

أنشئ هذا الصندوق بموجب قانون المالية لسنة 2000، تحت حساب الميزانية الخاصة رقم (302-067)، وهذا الصندوق هو جمع بين الصندوقين السابقين وهما الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية (FNDA) والصندوق ضمان أسعار المنتجات الفلاحية (FGPPA)<sup>1</sup>، إن هذا الصندوق يقوم بدعم الاستثمارات في إطار تطوير الفروع وحماية مداخل الفلاحين وتمويل الأنشطة ذات الأولوية للدولة، كما يشجع المستثمرين على استغلال الموارد الطبيعية وتحسين تقنيات الإنتاج الذين وصل عددهم (أي المستثمرين) أكثر من مليون مستثمر فلاح جزائري حسب تقرير وزير التجارة السيد نور الدين بوكروح، كما أنه يضم تحت حسابه الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية والصندوق لضمان تسيير الإنتاج الفلاحي<sup>2</sup>.

وكانت نسبة مساهمة الصندوق FNDRA 58% من القيمة الإجمالية للتمويل، (قيمة المساهمة 2,3 مليار €)، أي بمعدل 270€ للهكتار الواحد من المساحة الصالحة للزراعة، كما تمت عمليات التمويل على الأنشطة الفلاحية بـ 16% للحرث، و 15% للفواكه، و 48% للري الذي بلغت نسبة الإنجاز فيه 79% من مجموع الاستثمارات الفلاحية،

بلغت إيرادات هذا الصندوق في مجموعها حوالي 138281,603 مليون دج مثلت ضمنها الاعتمادات المفتوحة من ميزانية الدولة 58% والباقي يعبر عن مجموع الرصيد المتبقي خلال بداية كل سنة، و قدرت نسبة إنجاز

المشاريع (مبالغ مستهلكة) بـ 58% خلال الفترة (2000-2005)، وللتفصيل فقد كانت سنة 2002 السنة التي عرفت استهلاكاً بنسبة 100% دون رصيد متبقي وهذا بعد ثلاث سنوات من انطلاق برنامج التنمية الفلاحية بحيث أن خلال سنتي 2000 و 2001 لم تتعدى نسبة الاستفادة (استهلاك الاعتمادات) الـ 3% و 6% على التوالي وهذا نظراً لجهل غالبية الفلاحين حول الأنشطة المدعمة وطرق دعمها وكذا المشاكل التقنية في التطبيق الفعلي للبرنامج (التنمية الفلاحية) باعتبار حداثة انطلاق هذا الأخير، والملاحظ كذلك من الجدول أن الاعتمادات المفتوحة تزيد كل سنة وقد بلغت أكثر من الضعف سنتي 2003 و 2004 مقارنة بسنتي 2000 و 2001 هذا نظراً لاستجابة الفلاحين للبرنامج، وقد بلغت نسبة الإنجاز 100% سنة 2002 وتراجعت الاعتمادات المفتوحة سنة 2005 تمهيداً للشروع في استحداث حسابات وبرامج جديدة.

#### 1-2- صندوق ترقية الصحة الحيوانية والوقاية النباتية "FPZPP":

أنشئ هذا الصندوق بموجب قرار وزاري مشترك مؤرخ في 22 ربيع الأول 1421، ويحدد قائمة إيرادات ونفقات حساب التخصيص الخاص رقم 071-302.

بلغت إيرادات هذا الصندوق 10575,926 مليون دج في حين أن مجموع مدفوعاته قدرت بـ 7898,237 مليون دج أي نسبة استهلاك 74,68% وهي نسبة عموماً لا بأس بها وقد عرف هذا الصندوق نسبة مدفوعات قليلة خلال السنوات الأولى من انطلاقه حيث أن مجموع المدفوعات من 2000 إلى 2005 (المخطط الوطني للتنمية الفلاحية) قدرت بـ 989,002 مليون دج، بينما من 2006 إلى 2009 (البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية والريفية) عرفت هذه الأخيرة ارتفاعاً حوالياً 3 أضعاف وهذا نظراً لتوسع البرنامج ودمج تنمية الأرياف وأخيراً خلال الفترة 2010-2013 نلاحظ أن مجموع الدعم قد ارتفع بـ 63% تقريباً عن الفترة الأولى ليبلغ 2692,845 مليون دج وهذا بفعل المخطط الواسع للتجديد الفلاحي والريفي وإنشاء فروع وشعب جديدة استفادت من الدعم، وعموماً فقد شهدت الإيرادات المخصصة لهذا الصندوق ارتفاعاً ملحوظاً عبر السنوات، فبعدما خصص لهذا الصندوق سنة 2000 مبلغ 133,599 مليون دج، انتقل سنة 2006 إلى 1059,929 مليون دج ثم سنة 2013 إلى 2698,576 مليون دج.

وقد عرفت بعض السنوات كسنة 2002 و 2006 و 2007 نسبة استهلاك مرتفعة في الاعتمادات المخصصة بفعل المدفوعات المحققة من الدعم<sup>3</sup> وهذا راجع إلى وعي الفلاحين بضرورة وقاية المحاصيل والحيوانات من الأمراض وكذلك إلى زيادة الحملات والتدخلات المنظمة من قبل المصالح الفلاحية والبيطرية الرامية إلى مكافحة الأمراض والأوبئة كالحمل القلاعية والدودة البيضاء...

#### 1-3- صندوق مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب "FLDDPS":

أنشئ هذا الصندوق بموجب قرار وزاري مشترك مؤرخ في 12 جمادى الثانية 1423، ويحدد مدونة الإيرادات والنفقات لحساب التخصيص الخاص رقم 109-302 الذي عنوانه "صندوق مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب".

ظلت مخصصات ميزانية الدولة لصالح هذا الصندوق في زيادة متواصلة خلال فترة 2002-2013 حيث ابتدأت سنة 2002 بـ 500,00 مليون دج لتزيد إلى 2000 مليون دج و 5660 مليون دج في سنتي 2003

و 2004 على التوالي، وتعتبر سنة 2011 بأعلى مخصص بـ 8893 مليون دج، مع الاستهلاك الكامل للمبالغ المرصودة في الحساب خلال المدة 2002-2004، وقد بلغ مجموع المدفوعات 33359,24 مليون دج من أصل 48534,80 كمخصص، أي بنسبة استهلاك 68,73% وعلى أي حال تعتبر نسبة مهمة في إنجاز المشاريع<sup>4</sup>.

1-4- صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز " FDRMVTTC ":

• إعانات الصندوق:

- الإعانات الموجهة لعمليات التنمية الريفية.
  - الإعانات الموجهة لعمليات استصلاح الأراضي.
  - المصاريف الخاصة بالدراسات والمقاربة والتكوين والتنشيط.
  - كل النفقات الأخرى الضرورية لإنجاز مشاريع ذات العلاقة مع أهداف الصندوق.
- بالحديث عن أموال دعم هذا الصندوق، فإن الاعتمادات المخصصة لهذا الحساب في البدايات الأولى بعد أن كانت سنة 2000 تقدر بـ 10 آلاف مليون دج تناقصت بنسبة 60% في السنة المالية 2001 وأصبحت 4 آلاف مليون دج وانعدمت سنة 2002 وهذا راجع إلى زيادة رصيد آخر السنة بسبب قلة استهلاك المبالغ، إذ يتم تحويل رصيد آخر السنة إلى السنة المالية وابتداء من سنة 2003 حدث تزايد مطرد في الاعتمادات إلى غاية 2006 حيث انتقلت من 2000 مليون دج سنة 2003 إلى 8000 مليون سنة 2004 و 14 ألف دج سنة 2006 و 18000 مليون دج سنة 2012 وهذا بفعل زيادة المدفوعات الحقيقية لهذا الصندوق خلال هذه السنوات، في حين أن هذا الارتفاع في الاعتمادات تراجع خلال السنوات 2007، 2009 ليبلغ أدنى حد له سنة 2009 بـ 2250 مليون دج بفعل تناقص المدفوعات الحقيقية خلال هذه السنة والسنة التي قبلها، مع ملاحظة أن سنة 2013 عرفت حجم مدفوعات مرتفع<sup>5</sup>، ولإشارة فإن تباين مبالغ المدفوعات الحقيقية من سنة لأخرى مرده إلى العراقيل الناجمة عن الوضعية العقارية لا سيما أن الأمر يتعلق باستصلاح الأراضي وعقود الامتياز.

2- تطور سياسة الدعم خلال المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية PNDAR (2005-2009)

وسياسة التجديد الفلاحي والريفي (2009-2014)

2-1- الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي "FNDIA":

أنشئ هذا الصندوق بموجب قرار وزاري مشترك مؤرخ في 25 ربيع الأول 1427، الذي يحدد قائمة الإيرادات والنفقات لحساب التخصيص الخاص رقم 067-302 الذي عنوانه " الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي "

عرفت مخصصات هذا الصندوق تذبذب، فقدرت سنة 2006 بـ: 37394 مليون دج ثم انخفضت سنة 2007 ثم قفزت إلى 40308 مليون دج سنة 2008 وبعدها بقيت دون المستويات الأولى والسبب في ذلك هو الزيادة المستمرة في رصيد بداية السنة نتيجة لقلة المدفوعات الحقيقية للدعم وابتداء من سنة 2011 أخذت المدفوعات في تزايد إذ قدرت سنة 2009 بـ 9650 مليون دج ثم انتقلت سنة 2011 إلى 10634

مليون دج ثم سنة 2012 إلى 11891 مليون دج لتبلغ سنة 2013 إلى 25061 مليون دج نتيجة لارتفاع في الطلب على وسائل الإنتاج والاستثمار وكذا تنوع وتزايد أشكال الدعم من خلال برنامج التجديد الفلاحي والريفي، وقدرت نسبة المدفوعات الحقيقية إلى مجموع إيرادات الصندوق بـ 81%<sup>6</sup>.

2-2 الصندوق الوطني لضبط الإنتاج الفلاحي "FNRPA":

أنشئ هذا الصندوق بموجب قرار وزاري مشترك مؤرخ في 25 ربيع الأول 1427، يحدد قائمة الإيرادات والنفقات لحساب التخصيص الخاص رقم 121-302 الذي عنوانه "الصندوق الوطني لضبط الإنتاج الفلاحي".

إن المدفوعات الحقيقية للدعم الموجهة أخذت تتناقص منذ بداية سير حساب الصندوق إذ قدرت بـ 8500 مليون دج سنة 2006 ثم 6000 مليون دج سنة 2007 ثم 5500 مليون دج سنة 2008 وبعدها أخذت هذه الأخيرة في الزيادة بشكل كبير إذ قدرت نسبتها بين سنتي 2008 و2009 بـ 80% حيث بلغت سنة 2009 قيمة 9914 مليون دج، ومرد ذلك هو الزيادة في مخصصات الدولة بسبب الشروع في زيادة المنح والأسعار لدعم الحبوب وضم دعم البقول الجافة والزيادة في دعم الحليب والبطاطا من خلال نظام ضبط المنتجات الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع (SYR-PALAC) الذي أنشئ سنة 2008 لتأمين واستقرار عرض المنتجات وضمان حماية مداخل الفلاحين والأسعار عند الاستهلاك وخاصة مع أزمة أسعار الغذاء العالمية، ونلاحظ أن مدفوعات هذا الصندوق انخفضت سنة 2013 بسبب استعمال رصيد نهاية سنة 2012 وقد تضاعفت مخصصات هذا الصندوق سنة 2013 لتصل إلى 40262 مليون دج.<sup>7</sup>

2-3 صندوق دعم مربّي المواشي وصغار المستغلين الفلاحين:

يحمل هذا الصندوق رقم 126-302 و أنشئ سنة 2008، يهدف في باب نفقاته إلى دعم التغطية الإجمالية لتكاليف مربّي المواشي و تنمية تربية المواشي، وقد بدأ العمل به فعليا سنة 2010 بتخصيص موارد مالية قدرها 1250 مليون دج، ولم تتم عملية صرف نفقاته على شكل الدعم إلا بحلول سنة 2013، مع العلم أن تخصيصات الميزانية ازدادت مع السنوات لتصل إلى 12162 مليون دج تم الدفع الفعلي منها سوى 3247.8 مليون دج ما يعادل نسبة 26.70%<sup>8</sup>.

المحور الثاني: الإنتاج الفلاحي في الفترة 2000-2011 (انظر الملحق رقم 01).

1/ إنتاج الحبوب: بلغ متوسط الإنتاج حوالي 35 مليون قنطار يتضمنه حجم قياسي قدر بحوالي 52 مليون قنطار خلال موسم (2008-2009) علما أن برنامج التجديد الفلاحي في أهدافه قد سطر بلوغ 53 مليون قنطار من الحبوب في أفق 2014<sup>9</sup>، مع ملاحظة أنه خلال مواسم (2002-2003)، (2003-2004)، (2005-2006)، (2008-2009)، (2009-2010) قد فاق حجم الإنتاج الـ 40 مليون قنطار وقد مثل مجموع إنتاج هذه المواسم حوالي 56% من مجموع الإنتاج لهذه الفترة، كما يعتبر موسم (2007-2008) الأضعف إنتاجا بحوالي 15 مليون قنطار بحيث انخفض الإنتاج عن الموسم الذي سبقه بنسبة 57% وتضاعف خلال الموسم الموالي بمقدار 2,5، وعموما وباستثناء هذا الموسم فإن حجم الإنتاج بقي فوق الـ 35 مليون قنطار إذا افترضنا أنه ابتداء من موسم 2002-2003 قد بدأت تظهر الآثار الإيجابية لعملية

الدعم الفلاحي، أما عن أصناف الحبوب نجد أن مساهمة القمح الصلب ظلت في المقدمة بنسبة 45% من مجموع الإنتاج، والشعير بنسبة 31% والقمح اللين بنسبة 22% مع تطور ملحوظ في إنتاج الخرطال والذرة البيضاء.

2/ البقول الجافة: تطور إنتاج البقول الجافة بشكل إيجابي خلال المواسم الأربعة الأولى من 384360 قنطار إلى 530.000 قنطار ثم أخذ يتأرجح في المواسم الأخرى، غير أنه وابتداءً من موسم 2008-2009 انتقل فوق مستوى 58 ألف قنطار ليبلغ 642890 قنطار ثم إلى 723450 قنطار ثم 788170 قنطار خلال مواسم (2009-2010) و (2010-2011) بنسبة زيادة قدرها على التوالي 60%، 12%، 9% وبمقارنة الموسم الأخير مع الموسم الأول نجد أن الإنتاج قد ازداد بـ 105% وللعلم فإن الحكومة وفي إطار سياسة التجديد الفلاحي والريفي قد أعطت أولوية معتبرة من خلال تشجيع ودعم إنتاج البقول الجافة خاصة مع ارتفاع أسعارها في السوق العالمية خلال أزمة 2008 وما أدى إلى ارتفاع حجم إنتاج كل من العدس والحمص خاصة حيث انتقل متوسط إنتاج العدس خلال (2000-2007) من 5197 قنطار إلى 41.449 قنطار، والحمص من 147.827 قنطار إلى 191.441 قنطار.

### 3/ إنتاج الخضروات:

بلغ إنتاج الخضروات أرقاما قياسية ضمنت تحقيق الاكتفاء الذاتي منها، حيث تضاعف الإنتاج 3 مرات (أضعاف) مما كان عليه إذا ما قارنا موسم 2010-2011 مع موسم 2000-2001، وكانت أعلى نسبة في الزيادة في الإنتاج قد قدرت بـ 20% من موسم (2007-2008) إلى (2008-2009) حيث انتقل حجم الإنتاج من 6,06 مليون قنطار إلى 7,3 مليون قنطار كنتيجة مباشرة لتحسن دعم هذه الأنواع والحفاظ على مداخيل الفلاحين والمنح المقدمة خلال تقديم الإنتاج وتخزينه وتشجيع الاستثمار الفلاحي بما في ذلك دعم السقي والزراعات المحمية، وعموما تميز إنتاج الخضروات بميل موجب نحو الزيادة في كل المواسم وقد بلغت نسبة الزيادة في الإنتاج لهذه الفترة عن الفترة السابقة بـ 84% حيث تحسن إنتاج الطماطم عن الفترة السابقة إذ بلغ أقصى حجم خلالها بـ 3,4 مليون قنطار، أما خلال هذه الفترة انتقل إلى حجم 7,7 مليون قنطار والبطاطا من 12,07 مليون قنطار إلى 38 مليون قنطار - علما أن برنامج التجديد الفلاحي في أهدافه قد سطر بلوغ 33 مليون قنطار بطاطا سنة 2014- والبصل من 3,9 مليون قنطار إلى 11,4 مليون قنطار، أما الأنواع الأخرى من الخضار فانتقلت من أقصى حجم لها في الفترة السابقة الذي يقدر بـ 8,4 مليون قنطار إلى 20 مليون قنطار كأقصى حجم خلال موسم (2010-2011).

### 4/ إنتاج الأعلاف:

إن زراعة الأعلاف التي تميزت في الفترة السابقة بالتذبذب والتراجع في بعض المواسم قد شهدت تحسنا خلال هذه الفترة وفاقت المستوى القياسي في الإنتاج الذي تحقق منذ موسم 1990-1991 بـ 13 مليون قنطار ليتم بلوغ مستوى 15 مليون قنطار (موسم 2006-2007) و 18 مليون قنطار موسمي (2008-2009) و (2009-2010) و 16 مليون قنطار موسم (2010-2011)، وعرف إنتاج العلف نموا جيدا حيث قدرت هذه النسبة في النمو بـ 73% عن الفترة السابقة وهذا خاصة خلال المواسم الثلاث الأخيرة أي في بداية

تطبيق برنامج التجديد الفلاحي والريفي، هذا التطور نجم عن الاهتمام بالمناطق الريفية وتشجيع الزراعات الرعوية وتوسيع حجم المساحات المستصلحة وتسهيل التزود بالمياه ضمن التمويلات والإعانات المقدمة من قبل مختلف الصناديق.

أما عن الأشجار المثمرة كالكرام والحامضيات والزيتون والتمر هي الأخرى تمتعت بنفس الصفة في زيادة ونمو إنتاجها إذ حققت زراعة الكرام نمو قدر بـ 97% في كمية الإنتاج مقارنة بالفترة السابقة، والحامضيات بـ 103% بحيث أقصى حد إنتاج كان في موسم 2010-2011 بـ 11 مليون قنطار بينما في الفترة الماضية لم يتجاوز الحد الأقصى للإنتاج 4,5 مليون قنطار، وبالنسبة للزيتون قد بلغ نسبة نمو قدرت بـ 58% عن الفترة السابقة، كما نلاحظ أن زيتون المائدة عرف قفزة نوعية في حجم الإنتاج إذ تجاوز هذا الأخير 1,9 مليون قنطار موسم 2010-2011 في حين لم يبلغ كأقصى تقدير خلال الفترة الفارطة 500 ألف قنطار وحقق موسم (2010-2011) كمية إنتاج فاقت 6,00 مليون قنطار في حين لم تتجاوز هذه الكمية خلال الفترة الماضية سوى 03 مليون قنطار كأقصى حد.

ومن جهة أخرى فإن مجموع إنتاج التمر قد فاق حجم 58 مليون قنطار لهذه الفترة وقدرت نسبة النمو في إنتاج التمر مقارنة بالفترة التي سبقتها بـ 64% حيث كان مجموع إنتاج الفترة السابقة حوالي 35 مليون قنطار، وتطور إنتاج التمر مهم للغاية خاصة نحو التصدير للخارج نظرا لجودة التمر الجزائرية.

وعموما فإن حصيلة إنتاج الأشجار المثمرة تعتبر مشجعة جدا وكانت كرد فعل إيجابي لأشكال الدعم المقدم خلال هذه الفترة بمختلف مخططاتها إذ تركز الأمر على تجديد الغراسات والقيام بغراسات جديدة، ومكافحة الأمراض إضافة إلى تعدد المنح الخاصة بالإنتاج والتخزين والاستثمار بصفة عامة.

5/ الإنتاج الحيواني: يتمثل الإنتاج الحيواني خاصة في تعداد رؤوس الأبقار والمواشي إضافة إلى الخيول و الجمال، والملاحظ أن هناك تزايد في الإنتاج بصفة عامة مقارنة بالسنين السابقة، باستثناء الخيول التي تراجع عددها، فمثلا سنة 1980 قدر عددها بـ 175 ألف بينما تناقص إلى 44 ألف ما بين 2000 و2011 وهذا بسبب عزوف الفلاحين عن تربيتها لارتفاع تكاليف تغذيتها من جهة والظروف الأمنية للبلاد خلال التسعينات التي شهدت نزوح سكان الأرياف، أما عن إنتاج الأبقار والتي بلغ تعداد رؤوسها سنة 1969 871 ألف رأس انتقل إلى 1.6 مليون رأس سنة 1983، مع تناقص و تذبذب إلى غاية سنة 1999 ليبلغ من جديد 1.6 مليون رأس، في حين قدر بين 1.5 و 1.7 مليون رأس في الفترة 2000-2011، ابتداء من سنة 2006 استقر في حدود 1.6 مليون رأس مع الزيادة ليبلغ 1.7 مليون رأس سنتي 2010 و2011 وهذا بفعل استيراد البقر الحلوب لتشجيع الإنتاج المحلي من الحليب.

وفيما يخص إنتاج الأغنام فنلاحظ أن هناك زيادة متتالية، فقد قدر عددها سنة 1969 بـ 7.6 مليون رأس ثم 12 مليون رأس سنة 1979 ثم إلى 23.9 مليون رأس سنة 2011 و هذا خاصة في ظل سياسة التجديد الريفي منذ سنة 2009 إذ كان متوسط الزيادة يقدر تقريبا بـ مليون رأس سنويا (انظر الملحق رقم 02).

المحور الثالث: أثر الدعم الفلاحي على حجم الإنتاج

لا يمكن أن نرى أثر الدعم الفلاحي على الإنتاج إلا إذا تحدثنا عن حجم الواردات الغذائية وحجم الصادرات والميزان التجاري الزراعي خلال فترة الدراسة.

الميزان التجاري الزراعي: إذا لاحظنا إلى حجم الواردات الغذائية خلال الفترة 2007-2012 وجدناها أنها لم تتوقف عن الارتفاع، هذا إن دل على شيء فإنه يدل على أن القطاع الفلاحي لا يزال ضعيفا وهشا إلى حد يرثى له، والضعف في مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي (PIB)، حيث لم يتجاوز معدله 8%، ولهذا يكفي أن نشير فقط إلى حجم الواردات والصادرات الغذائية وخاصة في المنتجات ذات الاستهلاك الواسع كالحبوب والحليب والسكر والشاي والبن واللحوم والبقول الجافة، لأن زيادة الإنتاج الفلاحي المحلي من سنة لأخرى لا يغطي الطلب الإجمالي للسكان، ولهذا خصصت الحكومة حصة من الميزانية خاصة بالغذاء تقدر 45% سنة 2008، حيث بلغ الغلاف المالي للتجديد الفلاحي 600 مليار دج، أي بمعدل 12 مليار دج سنويا<sup>10</sup>، وهذا من أجل تكثيف الإنتاج الفلاحي المحلي لتعزيز وتحقيق الأمن الغذائي والحد من النزوح الريفي، وسنغطي أهم مؤشر الذي يدل على مستوى الإنتاج الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي، وهو الواردات الغذائية وخاصة المواد ذات الاستهلاك الواسع كالحبوب والحليب.

الواردات الغذائية: لم تتوقف الواردات الغذائية عن الارتفاع خلال الفترة 2007-2012، حيث انتقلت من 4,95 مليار \$ سنة 2007 إلى 7,81 مليار \$ سنة 2008، أي ارتفاع بنسبة 55,75% (من 18,05% إلى 26,50%)، نتيجة الأزمة الغذائية العالمية التي حدثت في الفترة 2007-2008، بسبب ارتفاع الأسعار، وبالتالي ارتفاع في قيمة استيراد المواد أساسية كالحبوب والحليب كما سنرى، ثم ارتفعت إلى 8,9 مليار \$ سنة 2012، أي زيادة بنسبة 100% في نفس الفترة، بمتوسط سنوي من الإنفاق يقدر 6,65 مليار \$، وتعتبر سنة 2011 السنة (9,85 مليار \$) التي سجلت فيها فاتورة المواد الغذائية ارتفاعا كبيرا، حيث بلغت نسبة الارتفاع 61% (سنة 2010 تجاوزت 6 مليار \$، مقابل 5,86 مليار \$، وبعيدا عن سنة 2008 التي بلغت 7,81 مليار \$ و4,95 مليار \$ سنة 2007)، وتمثل قيمة الواردات الغذائية لسنة 2011 خمس الواردات الإجمالية (20,85%)، ويرجع هذا الارتفاع إلى زيادة في استيراد الحليب ومشتقاته بنسبة 93%، و48% للسكر، 21% للحوم المجمدة، مقارنة بسنة 2010، إضافة إلى أن سنة 2011 شهدت ارتفاع في أسعار الدولية للمواد الغذائية بنسبة 33% (84% للذرة، 62% للسكر، 55% للقمح، 47% لزيت الصوجا، والأسمدة بنسبة 67% مقارنة ب2010)، نتيجة ارتفاع أسعار البترول الذي سجل زيادة نسبة 45% لسنة 2011 مقارنة بشهر جويلية 2010<sup>11</sup>، ثم انخفضت قيمتها ما بين الفترة 2011-2013، حيث سجلت انخفاض من 9,85 مليار \$ سنة 2011 إلى 8,98 مليار \$، أي انخفاض بنسبة 8,8%، و-0,55% سنة 2013 مقارنة بسنة 2012، كما نلاحظ أن نسبة الواردات الغذائية من الواردات الإجمالية ظلت تتراوح في حدود الخمس (20%)، أي متوسط نسبة الاستيراد خلال الفترة 2007-2013 تقدر 19% (19,1%) (انظر الملحق 02)

الصادرات الغذائية: سجلت الصادرات الغذائية انخفاضا ملحوظا خلال الفترة 2007-2012، وخاصة سنة 2009، نتيجة آثار وتبعات الأزمة المالية والغذائية على مستوى الدول النامية وخاصة الفقيرة، مع التذبذب

الملحوظ في نفس الفترة، ثم بدأت في الارتفاع، لكنه متواضع، حيث تبقى ضعيفة مقارنة بالصادرات الإجمالية طوال خمس سنوات، التي لم تصل إلى نسبة 1%، فهي لا تمثل من الصادرات الإجمالية: 0,31%، 0,39%، 0,46%، 0,85%، 0,48%، للسنوات 2007، 2008، 2010، 2009 على التوالي، وكما هو معلوم أن أهم منتج موجه للتصدير هي التمور والخمور، لكنها شهدت انخفاض في الفترة الأخيرة، وهذا راجع لعدة أسباب ذكرناها سابقا، إضافة إلى أنها مبالغ بالملايين الدولارات فقط، بينما الواردات الغذائية بالمليار دولار، والجدول التالي يبين ذلك<sup>12</sup>:

الجدول 01: تطور الواردات والصادرات الفلاحية والغذائية خلال الفترة 2007-2011، الوحدة: مليون دولار

| البيان             | 2007  | 2008  | 2009  | 2010  | 2011  | 2012  | 2013  |
|--------------------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|
| الصادرات الغذائية  | 916   | 124   | 116   | 307   | 355   | 313   | 283   |
| نسبة من الصادرات % | 0,31  | 0,39  | 0,46  | 0,85  | 0,48  | 0,42  | 0,68  |
| الواردات الغذائية  | 4.954 | 7.813 | 5.863 | 6.058 | 9.850 | 8.983 | 6.134 |
| نسبة من الواردات % | 18,05 | 26,50 | 14,92 | 15,06 | 20,85 | 19,19 | 19,08 |

Source :1- M.A.D.R/D.S.A.S.I/S.D.S.A, Statistique agricole-commerce extérieur agricole(Evolution des échanges extérieurs globaux) de les années 2007,2008,2009,2010.

2- Tous les statistiques du commerce extérieur de l'Algérie 2012-2013, www.douane.gov.dz

والسبب في ارتفاع الواردات يرجع إلى العجز في الإنتاج الفلاحي المحلي الذي لا يلبي طلب المستهلكين الذين يتزايدون من سنة لأخرى نتيجة للنمو السكاني المتزايد، ومن بين أهم المواد الغذائية الأكثر استهلاكاً هي الحبوب والحبوب، حيث شهدت ارتفاع في وارداتها خلال الفترة 2007-2013، وبالتالي كان نصيب الفرد من الواردات الغذائية يرتفع من سنة لأخرى، حيث انتقل هذا النصيب من 137 دولار سنة 2006 إلى 176 دولار سنة 2007 إلى 205 دولار سنة 2008<sup>13</sup>.

الحبوب: ينبغي أولاً الإشارة إلى أن الجزائر في السنوات الأخيرة تعتبر أول دولة مستوردة للغذاء في إفريقيا، وثالث دولة مستوردة للحبوب على المستوى العالمي، حيث تمثل في المتوسط 6% من إجمالي واردات الحبوب في العالم<sup>14</sup>، وتمثل الحبوب أكثر من 50% من الواردات الغذائية، ولهذا تحتل الجزائر المرتبة الأولى إفريقيا في استيراد الحبوب، وخاصة القمح، وحسب الجدول أدناه يشير إلى أنه ارتفعت قيمة وارداته من 1,84 مليار \$ سنة 2007 إلى 3,93 مليار \$ سنة 2008، ويرجع هذا إلى انخفاض في الإنتاج الزراعي في الحجم بنحو 5,3% في عام 2008، مقارنة بعام 2007، هذا الانخفاض هو نتيجة لحدوث انخفاض في إنتاج المحاصيل حوالي 10%، إضافة إلى أن إنتاج الحبوب يعتمد بالدرجة الأولى على الظروف المناخية أي كمية الأمطار المتساقطة، ونلاحظ من الجدول أدناه أن حصة الحبوب أخذت أكبر نسبة من الواردات الغذائية على مدار 6 سنوات، حيث ارتفعت النسبة إلى 113% بين سنتي 2007 و 2008، ثم ارتفعت مرة أخرى سنة 2011 بنسبة 210%، وتعزى هذه الزيادة أساساً إلى مشتريات واسعة النطاق لتجديد المخزونات من الحبوب، وتقدر احتياجات الجزائر من الحبوب بنحو 8 مليون طن سنوياً، ولهذا تعتبر واردات الحبوب الأعلى منذ أكثر من 50 سنة.

**الحليب:** يعتبر الحليب المادة الثانية المستهلكة بعد الحبوب، حيث لم تنخفض نسبته من الواردات عن 14% حسب الجدول التالي، ويشكل نسبة نصف ميزانية الاستيراد في أغلب سنوات الفترة إذا أضيف مع نسبة الحبوب، وقد شهدت فاتورة استيراده ارتفاعا من 1 مليار \$ إلى 1,2 مليار \$ في الفترة 2007-2008، ولهذا ضاعفت الحكومة جهودها، حيث ضخت أموالا بلغت 2,2 مليار €، من أجل تحقيق الأهداف المتوقعة. ومع وجود سياسة دعم الأسعار خاصة لهذا المادة، فلا زال سعر اللتر الواحد من الحليب عند مستوى 25 دج، أي (24,00€)، فارتفاع الواردات للحليب راجع إلى ارتفاع الطلب الإجمالي المحلي الذي بلغ حجمه 3,5 مليار طن سنويا، أي 100 لتر للفرد سنويا، نتيجة للتزايد السكاني، في حين أن الإنتاج المحلي الإجمالي يقدر حوالي 2 مليار لتر سنويا، وهذا عن طريق البقر المستورد وليس البقر المحلي نظرا لضعف إنتاجيته للحليب، حيث تم استيراد حوالي 3571 بقرة خلال الفترة 2007-2008، وارتفع إلى 15 ألف بقرة سنة 2009، وهو العام الذي بدء فيه برنامج الحليب، ثم ارتفع إلى 26,6 ألف بقرة سنة 2011، وبالتالي بلغ مجموعها أكثر من 67 ألف بقرة منذ عام 2009، ولهذا بلغت نسبة إنتاج الحليب حوالي 40%، وبالتالي حوالي 60% يغطي عن طريق الاستيراد، إضافة إلى مشكل آخر وهو ضعف مردود الأبقار، فبالرغم من أن عدد الأبقار الحلوب يبلغ حاليا 900 ألف بقرة حلوب، إلا أنه مردود الحليب لا تتجاوز 6 لترات في اليوم لكل بقرة.

أما المنتجات الأخرى ذات الاستهلاك الواسع فهي مرتبطة ارتباطا وثيقا مع الأسواق العالمية، حيث شهدت ارتفاعا حادا في أسعارها، ولهذا سجلت ارتفاعا في الواردات، كالسكر مثلا، نسبة الارتفاع في الفترة 2007-2012 بلغت 136%، والبن والشاي 64%، إضافة إلى البقول الجافة واللحوم المجمدة التي بلغت قيمتهما على التوالي سنة 2008، 263,9 مليون \$ و 173,6 مليون \$، والجدول التالي يبين تطور الواردات الغذائية للمجموعات ذات الاستهلاك الواسع خلال الفترة 2007-2012:

الجدول 02: تطور الواردات الغذائية للمجموعات ذات الاستهلاك الواسع خلال الفترة 2007/2012، الوحدة:

مليون دولار

| البيان            | 2007   |       | 2008   |       | 2010   |       | 2011   |       | 2012   |       |
|-------------------|--------|-------|--------|-------|--------|-------|--------|-------|--------|-------|
|                   | القيمة | %     | القيمة | %     | القيمة | %     | القيمة | %     | القيمة | %     |
| الحبوب            | 1846   | 30,38 | 3936   | 42,59 | 1309   | 24,32 | 4052   | 41,14 | 3275   | 36,46 |
| الحليب ومشتقاته   | 1063   | 17,51 | 1295   | 14,01 | 992    | 18,43 | 154    | 15,68 | 1262   | 14,06 |
| الزيوت            | 488    | 8,05  | 747    | 8,09  | 669    | 12,43 | -----  | ---   | ---    | ---   |
| السكر             | 428    | 7,05  | 438    | 4,75  | 678    | 12,6  | 1163   | 11,81 | 1010   | 11,25 |
| البن والشاي       | 237    | 3,90  | 328    | 3,55  | 240    | 4,46  | 356    | 3,62  | 389    | 4,33  |
| منتجات أصل حيواني | 470    | 0,01  | 856    | 1,8   | ---    | ---   | 164    | 1,67  | 254    | 2,83  |
| البقول الجافة     |        |       | 132,3  |       | 196,1  | ---   | 196,1  | ---   | ---    | ---   |

Source ; D.G. des Douanes, Statistiques du commerce extérieur de l'Algérie, année 2012

المنظمة العربية للتنمية الزراعية، إحصائيات 2011، المجلد 32، ص 144.

الخاتمة:

إن القطاع الزراعي في الجزائر قد مرّ بعدة تحولات أقررتها السياسات الزراعية المتعاقبة من الاستقلال تحت تأثير الظروف الاقتصادية العالمية والداخلية للبلاد، إذ كان الهدف منها هو تحقيق الاكتفاء الذاتي من المواد

الغذائية ودفع عجلة الإنتاج في ظل مقومات الجزائر الزراعية الطبيعية ( تربة صالحة للزراعة وتنوع الأقاليم ) والبشرية منها ( إذ أن سكان الأرياف واليد العاملة في القطاع الزراعي تشكل نسبة 30% من القوة العاملة )، والمقومات المالية التي تتعلق أساسا بمدخيل المحروقات باستثناء فترة نهاية الثمانينات والتسعينات فإنها ساهمت بشكل كبير في دعم هذا القطاع، لكن الآثار المرتقبة لم تكن في مستوى التطلعات والمبالغ المنفقة والطموح الناشئ من ضرورة الانتقال إلى اقتصاد بديل عن اقتصاد المحروقات وبلوغ الوفرة الغذائية للسكان وولوج الأسواق العربية والعالمية بتسويق المنتوجات الجزائرية، فبالرغم من النتائج المحققة في السنوات الأخيرة خاصة (2000-2014) من نمو لمستوى الإنتاج الفلاحي عامة مقارنة بالحقبات الماضية إلى أن هاجس الجميع المتمثل في ضرورة التقليل من فاتورة الاستيراد لمادة الحبوب يبقى مقلق جدا مع زيادة عدد السكان والحاجة للغذاء. فالجزائر لا زالت تعاني هذا المشكل الذي يبقى حبيس التغيرات المناخية وكمية الأمطار ومحدودية الاهتمام بالإرشادات الحدية اللازمة خلال عملية الإنتاج والاستفادة من البحث العلمي من قبل الفلاح في ضرورة التركيز على التوسع الرأسي في الإنتاج لتحقيق مردودية أعلى، ومجملا فإن سياسة الدعم الفلاحي قد نجحت في نشاطات فلاحية معينة وفشلت في أخرى تبعا لفشل التوجهات والمناهج وغياب الرقابة البعيدة من عملية الاستفادة من الدعم، إضافة إلى أن أغلب السياسات الأخيرة قد ركزت على جانب الإنتاج ولم تركز على جانب التسويق وتنظيمه.

والملاحظ أن برامج دعم القطاع الفلاحي ترتب عنها تكثيف المساعدات وتعددتها وقد مست هذه الأخيرة معظم النشاطات الفلاحية قصد رفع الإنتاج والمحافظة على مدخيل الفلاحين بهدف تحقيق الأمن الغذائي والوفرة الداخلية وقد سخرت لذلك مجموعة من الصناديق السيادية التي يتم بموجبها صرف هذه النفقات ولكن بالرغم من الأموال الضخمة المنفقة في هذا السبيل إلا أن القطاع الفلاحي لا زال يعاني هشاشة خاصة في توفير منتوجات الحبوب الذي يفسره تزايد واردات الجزائر من هذه المادة خلال السنوات الأخيرة مع الإشارة إلى تزايد طفيف في الإنتاج المحلي الذي بدوره لا يتناسب مع الجهود السياسية والمبالغ المالية المصروفة لتحسينه، وهناك عدة أسباب ساهمت في بطء نمو وتيرة القطاع الفلاحي لعل أهمها ما يتعلق بالظروف المناخية وتقلباتها ومنها ما تعلق بالعامل البشري سواء في ذهنية الفلاح الذي لا زال يستعمل الطرق القديمة في الإنتاج وعدم التقيد بالنصائح والإرشادات الفلاحية من قبل المختصين، هذا وإضافة إلى عوامل المضاربة والاحتكار التي مست بعض المنتوجات ذات الاستهلاك الواسع، وتحاليل الفلاحين للحصول على الدعم دون استغلال الأراضي وتقديم الإنتاج، ومن هنا يمكننا استنتاج ثلاث نتائج رئيسية وهي:

- 1- إن فرضية أن الإنتاج الفلاحي يتأثر بمستوى الدعم المقدم صحيحة لبعض المنتوجات كزراعة الخضر والأشجار المثمرة مثلا (انظر جداول الإنتاج في الملاحق) ، وليست مطلقة بالنسبة لإنتاج الحبوب.
- 2- أن الدعم الفلاحي قد ساهم في تطور الإنتاج لبعض الأنواع.
- 3- تأثير هذا الدعم لم يكن في المستوى المطلوب إذ لا زالت هناك واردات متنامية للمواد الغذائية.

- ومن جهة أخرى فإن جميع النفقات للقطاع الزراعي بلغت 9,1% فقط من القيمة المضافة الزراعية، وأقل من 1% من الناتج المحلي الإجمالي (0,84%)، وخاصة سنة 2004<sup>15</sup>، وبالتالي من الطبيعي أن يكون هناك انخفاض في الدعم الفلاحي، ويمكن أن نطرحها في ثلاث ملاحظات، وهي كالتالي:

1- قيمة هذا الدعم لا تمثل سوى 3,6% من الناتج الداخلي الخام، والتي يقابلها 40% من النشيطين في القطاع الفلاحي سنة 2006 مقارنة بقيمة الدعم المقدمة للفلاحين في الو.م.أ المقدرة بـ 17%، والاتحاد الأوروبي 34%، ودول أخرى كسويسرا واليابان والنرويج وكوريا الجنوبية التي تجاوزت 40%<sup>16</sup>، كما أن بعض الصناديق الممولة للتنمية الريفية انخفض تمويلها اتجاه القطاع الفلاحي والريفي خلال الفترة 2003-2004، كصندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز، الذي انخفض نسبة الإنفاق بـ 13%، أي من 5,77 مليون دج إلى 5 مليون دج، والصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية والريفية انخفض بنسبة 21,9%، أي من 37,41 مليون دج إلى 29,22 مليون دج، حتى ميزانية التجهيز انخفضت بنسبة 0,3%، أي من 8,24 مليون دج إلى 8,22 مليون دج، ودعم المداخل الفلاحين انخفض بنسبة 38,3%، أي من 2,08 مليون دج إلى 1,28 مليون دج<sup>17</sup>.

2- 59% فقط من الموارد المالية المخصصة للدعم صرفت، وهذا يدل على أن معظم الفلاحين تلقوا صعوبات في تمويل مشاريعهم الفلاحية. حيث أن مدة تسديد التمويلات الممنوحة للقطاع الفلاحي تصل إلى قرابة عامين، وهذا بسبب بيروقراطية بنك الفلاحة (BADR) من جهة ووزارة الفلاحة من جهة أخرى، كما أن معظمهم يرفضون القروض البنكية بفوائد بسبب نازع ديني (حرمة القروض بالفائدة)، ولهذا كشف التحقيق الميداني لـ CENEAP سنة 2003، أن نسبة 60,24% من العينة المبحوثة يفضلون القروض العائلية بسبب عدم وجود فوائد على هذا النوع من القرض، وتأتي أقل من 20% يفضلون التمويل البنكي، منها 38% من رؤساء المستثمرات الفلاحية وأرباب الأسر يرفضون القروض المصرفية، وذلك لأسباب مختلفة أهمها، رفض قبول أسعار الفائدة، بينما نسبة 14% يفضلون قروض الصناديق الوطني للتعاضدية الفلاحية<sup>18</sup>، وهذا خير مثال على ضعف العلاقة بين المزارعين في المناطق الريفية مع المؤسسات المالية والائتمان الزراعي.

3- أما سياسة دعم الأسعار، فيشير تقرير برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية لسنة 2012/2013 أن دول المغرب العربي تعتمد على الضرائب المخفضة على الحبوب والإعانات الغذائية لضمان القدرة على تحمل التكاليف الغذائية، ويشير إلى أن سياسة الجزائر المعتمدة تعتبر الأضعف مقارنة بالمغرب، حيث تتفق 0,03% من إجمالي الناتج المحلي على دعم المواد الغذائية، في حين 0,7% بالنسبة للمغرب<sup>19</sup>، وباعتبار الجزائر كدولة مصدرة للنفط، فإن الفائض المالي للدولة يتيح لها دعم أسعار المواد الغذائية، ولهذا يشير تقرير التنافسية العالمي لسنة 2013-2014 أن الجزائر تحتل المرتبة 124 من 148 دولة في التضخم، حيث بلغ المعدل 8,9%، في حين أن المغرب في قائمة الدول الأولى بمعدل 1,3% وتونس المرتبة 99 بمعدل 5,6%<sup>20</sup>.

## المراجع:

<sup>1</sup>: SAIDOUN Rym, Evaluation d'une politique publique, cas du Fonds National de Développement de l'Investissement Agricole, Mémoire de Magister en Sciences Agronomiques, Option: Développement Rural, 2009, Alger, P44.

<sup>2</sup> هاشمي الطيب: تقييم المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في الجزائر (2000-2006)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2007، ص 108.

<sup>3</sup> : احصائيات عن مكتب حسابات التخصيص الخاص بوزارة الفلاحة الجزائر .

<sup>4</sup> : احصائيات عن مكتب حسابات التخصيص الخاص بوزارة الفلاحة الجزائر .

<sup>5</sup> : احصائيات عن مكتب حسابات التخصيص الخاص بوزارة الفلاحة الجزائر .

<sup>6</sup> : احصائيات عن مكتب حسابات التخصيص الخاص بوزارة الفلاحة الجزائر .

<sup>7</sup> : احصائيات عن مكتب حسابات التخصيص الخاص بوزارة الفلاحة الجزائر .

<sup>8</sup> : احصائيات عن مكتب حسابات التخصيص الخاص بوزارة الفلاحة الجزائر .

<sup>9</sup> MADR, Projet de programme quinquennal de développement (2010/2014), Mars 2009, P :07.

<sup>10</sup>: Kellil Salah Eddine, La Politique de Renouveau Agricole et Rural : pour un développement intégré en Algérie, le Défi du renforcement durable de la sécurité alimentaire nationale- COLLOQUE REGIONAL SUR LA CONTRIBUTION DE L'ELEVAGE PASTORAL A LA SECURITE ET AU DEVELOPPEMENT DES ESPACES SAHARO-SAHELIENS, N°DJAMENA, 27-29 MAI 2013, PP 01-07.

<sup>11</sup>:Jean-Marc Boussard.et Mohamed Chabane, La problématique des céréales en Algérie,Défis, enjeux et perspectives, Communication dans le cadre de la 5èmes Journées de recherches en sciences sociales à AgroSup Dijon, les 8 et 9 décembre 2011, P03.

<sup>12</sup>:M.A.D.R/D.S.A.S.I/S.D.S.A, Statistique agricole- commerce extérieur agricole(Evolution des échanges extérieurs globaux) de les années 2007,2008,2009,2010.

<sup>13</sup>: المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2010، ص 335.

<sup>14</sup>: Mohamed Naïli, Evolutions et adaptation nécessaire du secteur agricole en Algérie, Ibid, P 03.

<sup>16</sup>: Slimane.Badrani et Amel Bouzid ; Ibid ; P158.

<sup>17</sup> : Slimane Bedrani, L'agriculture, l'agro-alimentaire, la pêche et le développement rural, la revue Options Méditerranéennes (Série B, n°61), Mai 2008, CIHEAM-IAM Montpellier, PP 38-73.

<sup>18</sup>: CENEAP, N° 29, 2003, P 130.

<sup>19</sup> : برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية(2012(unhabitat)، حالة المدن العربية 2012-2013، نفس المرجع السابق، ص110.

<sup>20</sup>: World Economic Forum, Group of The Global Competitiveness Report 2013-2014.